

بطاقة مشاركة

استمارة مشاركة في اليوم الدراسي المعنون بفعالية المنظمات الدولية الإقليمية في تحقيق التكامل الاقتصادي على ضوء التجارب الراهنة، بمدخلة موسومة بعجز المنظمات الإفريقية عن تحقيق التكامل الاقتصادي، بإشراف مخبر حماية حقوق الإنسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر بالتعاون مع كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة سعيدة.

الاسم واللقب: عبد القادر خدومة الرتبة العلمية: ماجستير/طالب دكتوراه

الوظيفة: طالب دكتوراه، مؤسسة الانتماء جامعة وهران 2 محمد بن احمد،

مخبر الانتماء: القانون، المجتمع والسلطة

الهاتف: 07-99-57-81-37 البريد الإلكتروني: khadoumaek@hotmail.fr

محور المدخلة: المحور 2 عنوان المدخلة: عجز المنظمات الإفريقية في تحقيق التكامل الاقتصادي

عجز المنظمات الإفريقية في تحقيق التكامل الاقتصادي

مقدمة

أدى الإيقاع السريع الذي أصبح يتميز به التغير حاليا على الصعيد الدولي في المجال الاقتصادي إلى إحداث تكتلات اقتصادية عرفت العديد من مناطق العالم، بهدف تحقيق التعاون وتعزيز المصالح المشتركة، وتعد تجربة التكامل الأوروبي الممثلة في الاتحاد الأوروبي الرائدة في العالم من بين جميع التكتلات الاقتصادية، والتي لازالت تثير اهتمامات الدول والتكتلات المنافسة الأخرى، بما حققت من نتائج هامة في ميادين التجارة والصناعة والزراعة والاستثمار والثقافة وهي تسعى إلى الذهاب أبعد من ذلك بتحقيقها للتكامل السياسي.

إدراكا منها لأهمية مشروعات التكامل الاقتصادي ومحاولة لمحاكاة نظيراتها الأوروبية سعت دول القارة الإفريقية إلى البحث عن "وحدة إفريقية" وكان ذلك كفكر منذ نهاية القرن 19 الميلادي، والذي تجسد بميلاد "منظمة الوحدة الإفريقية" في 1963 والتي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي في 2000 وقد أكدت المادة 2 من نصوص الميثاق الإفريقي أن المنظمة تسعى لتحقيق عدة أهداف أبرزها تحقيق الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية، وتشير ذات المادة أنه حتى يتسنى ذلك على الدول أن تتسق وتتعاون فيما بينها خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية والأمنية، وقد وضعت جميع قرارات المنظمة وإعلاناتها بأن التكامل الاقتصادي للقارة شرط مسبق لتحقيق أهداف المنظمة، وليس تحقيق التكامل في إفريقية مستحيلا نظرا لميزاتها المطلقة في المواد الأولية والبشرية.

تعد إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم مساحة، وهي إحدى أغنى القارات من حيث المواد الأولية، ووفقا لبنك التنمية الإفريقي، يوجد في القارة السمراء حوالي 30 % من احتياطي المعادن في العالم و 8 % من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي و 12 % من الاحتياطي النفطي و 40 % من احتياطي الذهب وما يتراوح بين 80 % و 90 % من الكروم والبلاتين و 65 % من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم و 10 % من مصادر المياه العذبة المتجددة الداخلية¹. ناهيك عن العامل البشري المتنوع والقادر على إحداث التغيير في القارة.

وعليه ووفق ما تقدم سنبحث في التكامل الإفريقي الاقتصادي المنطلق من الأفكار التي كانت بداية ستينيات القرن الماضي ومدى تطابقها مع الواقع التكاملي الحالي في إفريقيا، وفي هذا السياق، نقيم حالة التكامل على مستوى الجماعات الاقتصادية وعلى مستوى القارة ممثلة بمفوضية الاتحاد الإفريقي، وذلك من خلال الوقوف على الانجازات والدور الذي أحرزه كل طرف بخصوص تنفيذ برامج ومبادرات التكامل الرئيسية للاتحاد الإفريقي، لنصل في الأخير إلى العوائق والأسباب التي تواجه المنظمات الإفريقية دون تحقيق التكامل، لنقدم بعدها حلول وتوصيات في الموضوع ونخلص إلى خاتمة مضمونها؛ الطموح والرغبة وحدهما غير كافيين ولا يحققان جدوى للقارة الإفريقية.

أولاً: التكتلات الاقتصادية الإفريقية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي

لما أدركت القارة الإفريقية أنها في عالم لا يعترف إلا بالتكتلات القوية بادرت إلى إنشاء جماعات اقتصادية إقليمية، حيث يتواجد في القارة ما لا يقل عن 14 مجموعة اقتصادية إقليمية والتي تعد كلبنات للتكامل الإفريقي، تتوزع بالشكل الآتي: توجد ثلاثة منها في غرب القارة وهي الإيكواس (ECOWAS)، تسمى بالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) واتحاد نهر مانو (MRU) أما بالنسبة لوسط القارة فتضم أيضا ثلاث تجمعات أخرى وهي الإيكاس (ECCAS)، وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والتجمع الثاني فهو السيماك (CEMAC). والجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (CEPGL).

بينما يوجد في شرق وجنوب القارة 6 مجموعات وهي الكوميسا (COMESA) وهي السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها، والإياك الذي يدعى تجمع شرق إفريقيا (EAC)، ثم الإيجاد (IGAD) هو الهيئة الحكومية للتنمية، والسادك (SADC) يسمى بالجماعة الإنمائية لإفريقيا

¹ سمر السيد وهاجر عمران وآية رمزي، إفريقيا في عيون مؤسسات التمويل الدولية، ص 2 على الموقع: <http://www.almalnews.com>.

الجنوبية، والساكو (SACU) ومفوضية المحيط الهندي (IOC) أمّا في شمال القارة فيوجد اتحاد المغرب العربي (UAM)، وأيضا دول تجمع الساحل والصحراء (س ص) (CEN - SAD). ورغم وجود 14 مجموعة اقتصادية إلا أنّ الاتحاد الإفريقي لا يعترف إلاّ بثمانين² مجموعات اقتصادية إقليمية تتكون أساسا من تكتلات تجارية وتعمل أحيانا على التعاون السياسي، وتعد هذه المجموعات ركائز التكامل الإفريقي. وبغية تسريع وتيرة بناء التكامل الإفريقي تبنت الدول الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية خطة عمل لاجوس عام 1980، ولإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية (AEC) تبنت معاهدة أبوجا في 1991 وفي مطلع الألفية الثالثة من 2001 تمّ الإعلان عن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والمعروفة بالنيباد (NEPAD) التي رسمت عدة أهداف أهمها القضاء على الفقر وتنمية الدول الإفريقية والتصدي للعولمة التي تسعى لتهميش القارة وإضعافها وتعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة³.

أشارت المادة 14 من القانون الأساسي للإتحاد الإفريقي الصادر في 2000/7/11 على أنّه تنشأ لجان الاتحاد الفنية المتخصصة تتولى مهمة التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية فيما بينها وبين تلك التجمعات والاتحاد الإفريقي. وهي 7 لجان متخصصة في ميادين عدة⁴. وفي قمة أكرام عام 2007 اعتمد برتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية بهدف دعم وتسهيل التنسيق بين سياسات هذه التجمعات.

وبإيقاعات مختلفة تتحرك المجموعة الاقتصادية في تنفيذ معاهدة أبوجا. وتحتل جماعة شرق إفريقيا مركزا متقدما حيث أطلقت السوق المشتركة في عام 2010، أمّا الكوميسا فقد أطلقت الاتحاد الجمركي في جوان 2009. وحققت (الإيكواس) و(سادك) تقدما في إبرام اتفاقيتهما للتجارة الحرة، وتعملان على إطلاق اتحادهما الجمركي في 2015 و2016 على التوالي، في حين أطلقت (الإيكاس) منطقتها للتجارة الحرة في 2004 غير أنّها تواجه تحديات في نطاق تنفيذها. أمّا بالنسبة لـ (UMA)، و(CEN SAD) و(IGAD)، فإنّ تحرك هذه المجموعة بطيء ولا يحرز تقدما ملموسا في التكامل الاقتصادي بسبب العوائق السياسية التي تعرفها بعض بلدان هذه المجموعة.

ومن أجل تحقيق التكامل الاقتصادي تنهض المجموعات الاقتصادية بأنشطة وبرامج متنوعة في عدة مجالات لا سيما منها الرئيسية مثل التجارة، وتشجيع الاستثمار، والبنية التحتية، وحرية تنقل الأشخاص والتقارب الاقتصادي الكلي، والزراعة والأمن الغذائي، والشؤون الاجتماعية، والسياحة، والصناعة والتخطيط، والرصد والتقييم والسلام والأمن، والتي سنقف على مدى بعض إنجازاتها في العديد من الأنشطة والمجالات في الفقرات التالية.

1- الحواجز غير الجمركية

² وهي الإيكواس، (ECOWAS)، الإيكاس (ECCAS)، الكوميسا (COMESA)، والإيباك (EAC) والسادك (SADAC)، والإيجاد (IGAD)، اتحاد المغرب العربي (UMA)، وتجمع دول الساحل والصحراء السين صاد (CEN SAD).

³ The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), Abuja, Nigeria, October 2001, p. 14. Available at: http://www.nepad.org/system/files/framework_0.pdf, voir le 18/03/2016.

⁴ على التوالي في ميادين الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية، والشؤون النقدية والمالية، والتجارة والجمارك والهجرة، الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة، والنقل والمواصلات والسياحة، والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والتعليم والثقافة والموارد البشرية.

⁵ حالة التكامل في إفريقيا، الإصدار الرابع، على الموقع:

http://foreign.govmu.org/English/COMAI%20VI/Documents/SIA%20highlights_A.pdf، ص3 و4.

من أجل مواجهة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة، فإن المجموعات الاقتصادية الإقليمية اتبعت نهجا مختلفة في التعامل مع تلك الحواجز، فالمجموعات الاقتصادية الثلاث التي تشكل الترتيب الثلاثي اعتمدت برنامجا لإزالة الحواجز غير الجمركية يتمثل في نظام قائم على الإنترنت يستخدمونه أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء بقصد الإبلاغ عن تلك الحواجز، وأيضا متابعة عملية إزالتها. أما الإيكواس فقد أنشأت لجانا وطنية للتعامل مع مشاكل الحواجز غير الجمركية كما أنشأت أيضا مكاتب للشكاوى على الحدود ولا زالت بقية المجموعات الاقتصادية بصدد تحضير نظم مماثلة لإزالة الحواجز غير الجمركية⁶.

2 - تشجيع السياسات التنافسية والاستثمار

وضعت بعض المجموعات الاقتصادية التي حققت تقدما في الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة أو التي تسعى لتحقيق تقدم فيهما سياسة تنافسية، كما أنشأت وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا وعقدت أربع مندييات للكوميسا في مجال الاستثمار بهدف تعزيز الكوميسا كوجهة استثمارية. وتعمل جماعة شرق إفريقيا للاستثمار من أجل وضع قانون نموذجي في شكل تشريع لجماعة شرق إفريقيا بقصد تعزيز هذه الجماعة وجعلها وجهة للاستثمار.

يعتبر مجلس أعمال شرق إفريقيا أعلى هيئة لجمعية الأعمال من القطاع الخاص والشركات في بلدان شرق إفريقيا، وفي 2006 استكملت (سادك) برتوكولا بشأن التمويل والاستثمار الذي دخل حيز التنفيذ في 2010. وتعمل الإيكواس في ثلاث مجالات وهي إنشاء سوق الاستثمار المشتركة الإيكواس، وتعزيز مناخ الاستثمار، وتكامل الأسواق المالية. أما المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا الإيكاس فإنها تعمل على وضع إستراتيجية إقليمية لتشجيع الاستثمار وإنشاء صندوق ضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة⁷.

3- البنية التحتية

سوف نتطرق ضمن هذه الفقرة إلى النقل البري والنقل عن طريق السكك الحديدية والنقل الجوي باعتبارها ركائز البنية التحتية وذلك بتقديم كل عنصر على حدة.

3-1 النقل البري

نظرا للدور الذي يلعبه النقل البري في العملية الاقتصادية عموما بادرت بلدان الكوميسا بإصلاحات لإدارة وتمويل قطاع الطرق، فأنشأت معظم البلدان صناديق ووكالات خاصة بالطرق من أجل صيانة شبكات الطرق الوطنية والإقليمية على حد سواء. وقد قامت بهذا التطوير العديد من الدول⁸ معتمدة على ضريبة الوقود كمصدر رئيسي لتمويل المشاريع، وميزانية الحكومة والاقتراض من البنوك والصناديق الإنمائية للشركاء المتعاونين.

أما الإيكواس فقد أنشأت اللجان الوطنية للنقل البري وتسهيل العبور بإشراك جميع العناصر الفاعلة من القطاع العام والخاص في مرافق التجارة والنقل بجميع الدول الأعضاء وذلك

6. نهاد مكرم، الاتحاد الإفريقي والتجارة البينية الإفريقية، مقال منشور في مجلة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 3.

7. Trudi HARTZENBERG, Regional Integration in Africa, Trade Law Centre for Southern Africa, October 2011, p13.

8. جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، ملاوي، رواندا، السودان، أغندا، زامبيا، زيمبابوي.

لضمان حرية تدفق التجارة والنقل على طول ممراتها، وقد قامت الإيكواس بإنشاء عدة طرق وجسور بين دول المنطقة بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية⁹. كما واصلت الإيجاد الضغط وعبأت الموارد لإنجاز العديد من مشاريع الطرق بين بلدانها، البعض تم إنجازه والبعض الآخر قيد الإنجاز¹⁰. وقامت جماعة شرق إفريقيا بخمسة ممرات رئيسية داخل المجموعة بطول إجمالي يبلغ (12.000 كم) ممّا يشكل إستراتيجية ويتطلب إعادة تأهيل وتحديث لاستكمال شبكة الطرق في المجموعة. أمّا بشأن النقل في مجموعة وسط إفريقيا (الإيكاس) فقد قامت المجموعة بتنفيذ مشروع الطريق السريع بين الجابون والكونغو ومشروع تطوير طريق ويسو وتسهيل في ممر طريق برازافيل وياوندي.

3-2 النقل بالسكك الحديدية

يجري حالياً في إفريقيا تطوير السكك الحديدية وتستند معظم المشاريع إلى إطار اتحاد السكك الحديدية الإفريقية الذي يدعو إلى إنشاء سكك حديدية ذات مقياس معياري؛ حيث قررت إثيوبيا وجيبوتي وبلدان جماعة شرق إفريقيا الخمسة¹¹ تطوير شبكات السكك الحديدية ذات مقياس معياري عوض الشبكات المحلية ذات المقياس الضيق. ويعتبر تمديد خط السكة الحديدية ليكيتي وفرانسفيل بين الجابون والكونغو المشروع الإقليمي الرئيسي للإيكاس في مجال النقل بالسكة الحديدية¹².

3-3 النقل الجوي

بالنسبة للنقل الجوي فإنّه يجري حالياً تنفيذ مختلف البرامج والمبادرات في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتركّز الإيكواس على تعزيز تنفيذ مقرر ياموسكورو بشأن تحرير النقل الجوي من خلال اعتماد هيئة الإيكواس لقوانين مجتمعية خاصة بعد نشأة إطار قانوني موحد للنقل الجوي للدول الأعضاء في الإيكواس في 2012. وجميع البلدان الأعضاء في الإيكاس يغطيها برنامج بناء القدرات على مراقبة سلامة الطيران، وتمّ أيضاً اعتماد قانون الطيران المدني لوسط إفريقيا في بوجمبورا في 2012/6/11 من قبل الوزراء المسؤولين عن القطاع.

4- الطاقة

يعود الاهتمام بالطاقة في شرق إفريقيا منذ 2005 تاريخ إنشاء مجمع الطاقة الذي اعتمد في نوفمبر 2006 بصفته وكالة متخصصة للكوميسا وأداة لتعزيز الترابط في مجال الطاقة في الإقليم وفي سائر إفريقيا واعتمد هذا المجمع خارطة الطريق الإستراتيجية 2025 وتصميم السوق الإقليمية. كما اعتمدت الكوميسا في نوفمبر 2007 الإطار النموذجي لسياسات الطاقة للكوميسا، وفي مجال الطاقة المتجددة وضعت قاعدة بيانات أساسية للطاقة المتجددة للكوميسا. واعتمدت الكوميسا مؤخراً برنامجاً للطاقة تنحصر مهمته في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنمية الطاقة والتجارة وبناء القدرات. واستكملت الخطة الرئيسية للطاقة في جوان 2011 وتحدد الخطة الرئيسية للطاقة البرنامج الأقل تكلفة لتوليد الطاقة ونقلها للوفاء بطلب الإقليم على الكهرباء خلال الفترة الممتدة من 2013-2038. ووضعت تلك الخطة بمعايير تكنولوجية عالية¹³.

. حالة التكامل في إفريقيا، المرجع السابق، ص 9.6

. موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، التجمعات الإفريقية .. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، 10.12.

. وهي بالتحديد بوروندي، كينيا، رواندا، تنزانيا، أغندا¹¹.

. حالة التكامل في إفريقيا، المرجع السابق، ص 8.12.

. تقرير الاجتماع الخامس للجنة الكوميسا المعنية بالمسائل الإحصائية، إستراتيجية الكوميسا الإحصائية، لوساكا- زامبيا، 21-

2013/8/29، ص 15.13

في حين واصل مجمع الطاقة لغرب إفريقيا جهوده لتحديث الخطة الرئيسية للإيكواس للإنتاج والتوزيع المعتمدة في نوفمبر 2011، وقام مجمع الطاقة لغرب إفريقيا بتنسيق الأعمال الجارية في إطار برنامج الطوارئ لمدينتي بيساو وكونا كري. وتم إنشاء سوق كهرباء إقليمية في جانفي 2011 بعدما دخلت هيئة الكهرباء الإقليمية للإيكواس مرحلة التشغيل الفعلي. وأنشأت الدول الأعضاء في الإيكاس في أبريل 2003 مجمع الطاقة لوسط أفريقيا الذي أصبح فيما بعد وكالة متخصصة للإيكاس بموجب المقرر رقم 021/CEEAC/2004. ويعتبر مشروع إينجا الكبير أحد الانجازات الرئيسية لمجمع الطاقة لوسط أفريقيا¹⁴.

5- حرية تنقل الأشخاص

في هذا الميدان اقتصرت النتائج المنجزة والإيجابية على مجموعات اقتصادية كالإيكواس وجماعة شرق إفريقيا واتحاد المغرب العربي¹⁵، بخلاف مجموعات اقتصادية أخرى كالسادك، الإيكاس، السنين صاد، الإيجاد، الكوميسا التي لازالت تعاني من العقبات العديدة التي تواجه عملية تنقل الأشخاص، كانهدام الأمن، كثرة نقاط الحواجز الأمنية، ضعف البنية التحتية.

6- الزراعة والأمن الغذائي

من أجل تنفيذ السياسة الزراعية للإيكواس، تم اعتماد اللوائح الإستراتيجية الرئيسية، واعتماد الخطة الإستراتيجية للإيكواس لمعالجة وتنمية قطاع الثروة الحيوانية. ويعتبر التحالف من أجل السلع التجارية في شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي منظمة للتحالف الإقليمي وإحدى الوكالات المتخصصة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي. ولا تزال مجموعة تنمية الجنوب الإفريقية تواصل رصد وتنفيذ إعلان خطة عمل دار السلام بشأن الأمن الزراعي فضلا عن أولويات خطة التنمية الإستراتيجية الإقليمية الإرشادية بشأن الأمن الغذائي والموارد الطبيعية وتسعى ذات المجموعة لإنشاء سوق إقليمية للبذور، وتعمل على تسهيل تنفيذ نظام البذور في جميع الدول الأعضاء.

لقد وضعت الإيجاد برنامجا إقليميا لإدارة مخاطر الكوارث وتسعى لتنفيذه، وتشارك في إنشاء صندوق للكوارث الطبيعية الإقليمية ووضع خريطة للأخطار المسببة للكوارث في إقليمها، ووضعت خطة عمل للأمن الغذائي لجماعة شرق إفريقيا (2011-2012) وأقرتها قمة نفس الجماعة في أبريل 2011 للتنفيذ. ولدى هذه جماعة العديد من المبادرات لتسهيل وتسريع النهوض بالقطاع الزراعي. وتقوم المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا بتنفيذ برنامج إقليمي بشأن الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المشتركة¹⁶.

ثانيا: دور مفوضية الاتحاد الإفريقي في تحقيق التكامل الاقتصادي

. حالة التكامل في إفريقيا، المرجع السابق، ص 10.14

¹⁵. حمدي عبد الرحمن وعزة خليل، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، صفحات: 47 إلى 49.

. حالة التكامل في إفريقيا، المرجع السابق، ص 12.16

دعماً لتحقيق تكامل اقتصادي إفريقي وافق وزراء التجارة الأفارقة على تسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية عام 2010. وحرصاً منهم على تحقيق تقدم محرز وافقوا في ديسمبر 2011 على إطار وخارطة الطريق وآلية لمنطقة التجارة القارية¹⁷. ومن الجهود الأخرى ما أعلنه القادة الأفارقة في مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في جانفي 2012 من التزام سياسي متجدد بتعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية والإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة¹⁸. وعليه سوف نتطرق في هذا المحور إلى التقدم الذي أحرزه الاتحاد الإفريقي من خلال برنامج تنمية البنية التحتية (أولاً) والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية (ثانياً) والمؤسسات المالية الإفريقية (ثالثاً) ومنطقة التجارة الحرة القارية ودفع التجارة البينية الإفريقية (رابعاً).

1- برنامج تنمية البنية التحتية في إفريقيا

استطاع برنامج تنمية البنية التحتية في إفريقيا أن يقدم التوقعات الكلية للطلب على البنية التحتية في كل قطاع حتى 2020 و 2040 بالنسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبين جميع الثغرات والاختناقات المتوقعة والناجمة عن العرض والطلب، للإشارة أنّ هذا البرنامج تمّ تنظيمه على المدى القصير والمتوسط أيّ حتى (2020 و 2030) وبنظرة طويلة الأجل لتلبية الطلب حتى 2040. نظراً لاحتياجات إفريقيا العاجلة في مجال البنية التحتية وتحتاج تنمية إفريقيا في هذا المجال إلى رؤوس أموال ضخمة حتى سنة 2020¹⁹. ممّا تشكل تحدياً لإفريقيا.

لقد اتفقت أحدث التقارير الصادرة عن مؤسسات التمويل الدولية في القارة السمراء، على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي خلال الأعوام المقبلة، سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، سيصل قريباً إلى مستوى متقارب مع ما أنجزته بعض الدول الآسيوية في تسعينيات القرن الماضي²⁰. خاصة بعد توقيع اتفاقية اندماج الكتلات الاقتصادية المتمثلة في الكوميسا مع الساديك، وهي الكتلة الاقتصادية التي تسيطر عليها جنوب إفريقيا وكتلة شرق إفريقيا لتشكيل منطقة تجارية حرة، تمتد من البحر الأبيض المتوسط وحتى منطقة رأس الرجاء الصالح.

ويتوقع أن تشهد الاقتصاديات المحلية لدول قارة إفريقيا تغيرات حيوية متجاوزة تأثر عدد من المناطق بالأزمة الاقتصادية العالمية، متوقعاً أن يقفز الاقتصاد الإفريقي بنسبة 4.5% في 2015 إلى 5% في عام 2016 ليكون بذلك متقارباً من معدلات النمو في آسيا. وذكر التقرير إن تعافي معدلات النمو مرهونة بإطلاق طاقات الاقتصاديات المحلية، كما أن التغيرات ستأتي مدفوعة بتضاعف تعداد السكان بحلول عام 2050²¹.

2 – البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية

¹⁷ سامي السيد أحمد، خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الإفريقي.. خبرة الماضي وآفاق المستقبل، مقال منشور على الموقع: <http://www.acrseg.org/39227>، ص2.

¹⁸ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة 60، المتضمن التجارة بين البلدان الإفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص، الصادر بالوثيقة TD/B/60/4، ص3.

¹⁹ حالة التكامل في إفريقيا، المرجع السابق، ص13.

²⁰ سمر السيد وهاجر عمران وآية رمزي، إفريقيا في عيون مؤسسات التمويل الدولية، المرجع السابق، ص3..

²¹ عبد الأمير رويح، القارة السمراء بين آتون الأزمات والتنمية المؤملة ص5، على الموقع: <http://annabaa.org/arabic/development/3761>.

لقد سجل تقدم واضح في تنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية فيما يتعلق بالإنفاق الزراعي والنمو القطاعي، حيث خصصت له ميزانية معتبرة²²، وتبين التقارير أن 9 دول تجاوزت نسبة 10 %، وأن 29 دولة خصصت أقل من 5 % من ميزانيتها الإجمالية للزراعة وهذا في اعتقادنا مؤشر إيجابي في الميدان الزراعي؛ وأن نفس عدد الدول وقّعت على اتفاقياتها الوطنية للبرنامج الإفريقي.

علاوة على ذلك فإن إفريقيا تستأثر بنسبة 27% أرض صالحة للزراعة التي يمكن استغلالها لتوسيع القطاع الزراعي، ورغم ذلك كله فهناك فرص مهدورة في مجال التجارة بين البلدان الأفريقية في فئات عديدة من المنتجات، وبخاصة المنتجات الغذائية والزراعية، إذ تستورد العديد من البلدان الإفريقية مواد زراعية وغذائية من خارج القارة²³ لكن ما يفتح آمالا مستقبلية أن 21 دولة انتهت من خطط الاستثمار القطرية القائمة على البرنامج المذكور.

3 - المؤسسات المالية الإفريقية

لا يختلف اثنان على الدور الذي تبذله مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن الرقي بالمؤسسات المالية الإفريقية فقد قامت بإعداد إستراتيجية لإنشاء البنك المركزي الإفريقي، حيث قدمت هذه الإستراتيجية لمؤتمر وزراء المالية والاقتصاد الأفارقة المنعقد في 2013 للنظر فيها واعتمادها في جوان من ذات السنة، إلا أن البنك المركزي الإفريقي بدء كمشروع تجريبي ابتداء من ماي 2015؛ ليكتمل في 2028 وهذا ما يترجم التأخر في التكامل الاقتصادي الإفريقي. نفس الخطى اتبعتها اللجنة التوجيهية لإنشاء صندوق النقد الإفريقي بشأن البرتوكول والنظام الأساسي للصندوق وانحصرت الأمور في مراجعة النص من طرف خبراء من صندوق النقد الدولي.

وفي الشأن المالي تشهد إفريقيا انتشارا ملفتا لمجموعات مصرفية منبثقة من القارة نفسها تهز موقع المصارف الأوروبية المترسخة في هذه البلدان، ما يحدث تحولا كبيرا في قطاع مصرفي حيوي على وشك النهوض ويرى المحللون الاقتصاديون أن القطاع المصرفي سيكون من مواقع النمو القوية في إفريقيا وذكر بعض الخبراء أن المصارف الفرنسية لا تتمتع بالمرونة وسرعة التحرك ذاتها على الأرض مثل بعض الجهات المحلية²⁴. وصرحت بعض المصارف الأجنبية على السنة ناطقيها بأن لها رغبة كبيرة في الاستثمار في إفريقيا. على غرار البنوك الإسلامية التي يرغب في التعامل معها الكثير من القادة الأفارقة²⁵. هذا وتجدر الإشارة أن الخبراء يحذرون من توسع المصارف في إفريقيا لأن ذلك يتم على حساب المردودية، وهو ما يؤكد جورج فيري الذي يرى أنه سيتحتم على المصارف الإفريقية إيجاد نموذج عمل مفيد للحفاظ على مردوديتها.

4- منطقة التجارة الحرة القارية ودفع التجارة البينية الإفريقية

. حالة التكامل في إفريقيا، ص 13. 22

. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المرجع السابق، ص 8. 23

24. صارت المصارف المغربية في إفريقيا الفرنكوفونية تحل تدريجيا محل المصارف الفرنسية". وتملك ثلاثة مصارف مغربية هي البنك التجاري، وفا بنك، والبنك المغربي للتجارة الخارجية حوالي ثلث (30%) الفروع المصرفية في المنطقة.

25. عبد الأمير رويح، القارة السمراء بين آتون الأزمات والتنمية المؤملة، المرجع السابق، ص 4.

منذ سنة 2010 التزم قادة القارة بالتعجيل بتعميق أسواق القارة وتكاملها، ووافق الجميع من رؤساء ومسؤولي الحكومات على فتح منطقة قارية للتجارة الحرة بحلول 2017، واعتمد المؤتمرين في الدورة العادية 19 مقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.426(XIX)، الذي كشف عن النتائج المحققة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية وسلط الضوء عن تدني مستويات التجارة البينية الأفريقية، والبنية التحتية والتحديات الناجمة في هذا الشأن²⁶.

ثالثاً: العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي

رغم ما أحرزته الجماعات الاقتصادية الثلاث الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي من بعض التقدم في تحقيق حد من التكامل الاقتصادي بإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي تقوم على الركائز الثلاث تكامل الأسواق، وتنمية البنية التحتية والتنمية الصناعية، لازالت أفريقيا تواجه صعوبات عديدة كتلك الناشئة عن مواءمة السياسات؛ وعدم كفاية الإرادة السياسية لتنفيذ قرارات التكامل، وتخوف الدول من التنازل عن بعض اختصاصاتها؛ وغياب أو عدم فعالية آليات التعويض عن الخسائر المؤقتة في عملية التكامل؛ وعدم كفاية البنية التحتية للتكامل المادي، والافتقار إلى ملكية المشاريع الإقليمية ويظهر ذلك من خلال بطء برامج التكامل وتنفيذها وضعف مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وعدم كفاية الموارد المالية ونقص الموارد البشرية وكفاءتها.

وإذا كان الباحثون قد اختلفوا بعض الشيء وتعددت آراؤهم حول الأسباب التي أدت إلى عجز الجماعات الإفريقية عن تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي سواء إقليمياً أو قارياً، فإننا نحاول حصر معظم تلك الأسباب والعوامل في العناصر التالية:

1- كثرة الجماعات الاقتصادية والتداخل بينها

لقد سبقت الإشارة أنّ إفريقيا تحتوي على 14 جماعة اقتصادية وأنّ المعترف بها ثمانية، يرى المختصون أنّ هذا العامل من شأنه أن يؤدي بالدول إلى عدم تنفيذ التزاماتها، خاصة وأنّ العضوية في تلك التجمعات لا تفرض أية شروط مسبقة، إذ نجد دولة واحدة تحمل نحو 4 عضويات في التجمعات²⁷ فالحد من تداخل العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية من شأنه أن يساهم في تعزيز تنفيذ الاتفاقات الإقليمية، كتخفيض تكاليف الامتثال²⁸.

2 – إمكانية ظهور الصراع بين الجماعات الاقتصادية

من المعروف أنّ التكامل الاقتصادي يعزز أواصر الصداقة ويوطد العلاقة بين الدول، على غرار ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي، إلاّ أنّه يمكن أن يؤدي إلى نزاع سرعان ما يتحول إلى حرب، خاصة في حالة استئثار أحد الأطراف بالفوائد والأرباح الاقتصادية على غيره،

. حالة التكامل في إفريقيا الإصدار 4، ص 15.26

. سامي السيد أحمد، المرجع السابق ص8، يبرز الجدول الذي وضعه صاحب المقال أنّ بعض البلدان تحمل 4 عضويات في جماعات اقتصادية مختلفة²⁷

. تقرير الدورة 60 المرجع السابق، ص13.28

وبالتالي تتأثر اقتصاديات الدول نتيجة الحرب بتحويل رؤوس الأموال، وانهيار البنية التحتية، وتخوف المستثمرين، الخ... وقد أثبتت التجارب التاريخية ذلك في النزاع الاريثري الإثيوبي²⁹.

3- ضعف التنسيق بين الجماعات الاقتصادية

من بين العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي، ضعف التنسيق بين التكتلات الاقتصادية سواء كان ذلك إقليمياً أو قارياً، ورغم النتائج التي حققها تنسيق بعض الجماعات الاقتصادية الإفريقية³⁰ إلا أن المختصين الأفارقة لا زالوا يسعون لتحقيق تنسيق أفضل بما وضعوه من نصوص قانونية التي تلزم التكتلات الاقتصادية الإفريقية بالتنسيق والتعاون فيما بينها وبينها وبين الاتحاد الإفريقي والتي أشرنا إلى بعضها فيما سبق كالمادة 14 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، فضلاً عن البرتوكولات المبرمة في هذا الشأن كبرتوكول العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤتمرات المنعقدة بحضور رؤساء وحكومات دول القارة.

4- ميل الجماعات الاقتصادية لانجاز حصتها الكبيرة من التجارة ضمن محيطها الإقليمي

فيما عدا الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، نجد بأن التكتلات الإفريقية الأخرى كلها لها نسب مئوية عالية من العمليات التجارية الإفريقية التي تنجزها كل جماعة، توجه نحو المنطقة التي تتبع لها تلك الجماعة، ما يعني أن تشكيل هذه الجماعة له أثر إيجابي على التجارة داخل هذه التجمعات في حين يعود أثره السلبي على القارة إذ تحرم بعض المناطق من تلك العروض التي اقتضت على محيط ضيق، الأمر الذي يؤدي إلى الاستيراد من الخارج.

5- إهدار الجماعات الاقتصادية فرص في المنتجات الغذائية والزراعية

نسبة المساحة الزراعية الواسعة لإفريقية لم تغن العديد من دولها في شيء؛ إذ لا زال غذاؤها متوقف على الاستيراد من خارج القارة، ففي الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011 بلغ عدد الدول الإفريقية المستوردة للأغذية 37 بلداً وبلغ عدد البلدان المستوردة للمواد الأولية الزراعية 22 بلداً، ولم تتجاوز حصة إفريقيا من التجارة العالمية المنجزة داخل القارة في الأغذية والحيوانات نسبة 17 % وبلغ متوسط الصادرات الإفريقية من المواد الغذائية داخل القارة 21 % فقط³¹، وبالتالي توحى هذه الحقائق بأن إفريقيا لازالت لم تحقق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي لاسيما في الميدان الزراعي منه الذي يعد الركيزة الأساسية لبقية النشاطات الأخرى.

6- زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي

يؤثر الاقتصاد غير الرسمي سلباً على التكامل الاقتصادي، وبالتحديد على تنمية الشركات الرسمية ويحول دون تحرير إمكانات التجارة الإفريقية ذلك لأن الشركات غير الرسمية تعمل بطرق غير قانونية، وبالتالي تفقد حقوقها فيما يتعلق بالدعم والتمويلات الضرورية أو البنى الأساسية المقدمة لنظيراتها الرسمية. ويأخذ الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا حجماً كبيراً مقارنة مع الاقتصاد غير الرسمي في باقي قارات العالم، إذ يمثل 38 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 18 % في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ و 27 % في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

²⁹ سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة: الدور والاستجابة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، صفحات: 89-92.

³⁰ . AtienoNdomo, Regional Economic Communities in Africa: A Progress Overview (Nairobi: GTZ, May 2009), pp. 8-10. Available at: http://www2.gtzt.de/wbf/4tDx9kw63gma/RECs_Final_Report.pdf

. تقرير الدورة 60، المرجع السابق، ص 8.31

و25% في جنوب آسيا و35% في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي ووفق هذه الحقائق نأمل أن يعمل المسؤولون الأفارقة على الحد من هذا النوع من الاقتصاد ومحاولة دمجها ضمن الاقتصاد الرسمي حتى يعود على القارة بالفائدة المرجوة.

7- بعض أوجه القصور القانونية

من بين العوائق التي تقف كحجر عثرة أمام التكامل الاقتصادي الإفريقي قصور القوانين في بعض الجماعات، أبرزها عدم وجود آلية لتسوية النزاعات التجارية، والتي تصبح ضرورية بإحراز تقدم في التكامل الاقتصادي، من الأمور الأخرى وجود بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية ليست موقعة على معاهدة إنشاء الجماعة وبالتالي لا تعد أعضاء في الجماعة الاقتصادية الإفريقية ويترتب على ذلك أنها تحرم من اكتساب الشخصية القانونية التي تمكنها من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، فضلا عن علاقاتها بالاتحاد الإفريقي الذي لا يعترف بالعديد منها وكل ذلك يسهم في إضعاف التكامل الاقتصادي الإفريقي.

8- أسباب ومعوقات أخرى

تتعلق معظم هذه الأسباب بالدول، حيث اتضح من خلال التجربة التي مرّ بها التكامل الاقتصادي الإفريقي، عدم وجود إرادة سياسية لدى الدول فعادة ما تمتنع بعض الدول عن تنفيذ التزاماتها، وقد حدث وأن انضمت دولا إلى تجمعات اقتصادية ثم انسحبت بسبب عدم تنفيذ التزاماتها³²، أو تخوفها من الخسائر المحتملة أو المكاسب غير المتساوية، كما أنّ الافتقار إلى الآليات الوطنية التي تسهر على تنسيق ومتابعة وتنفيذ برامج التكامل يعد سببا آخر يقف في وجه التكامل الاقتصادي الإفريقي، من جهة أخرى فإنّ تفاوت مراكز الدول وثقلها يصنع شرخا كبيرا في التكامل الاقتصادي حيث ترغب الدول الكبيرة في الانفراد بالقرارات والاستئثار بنسب فائدة أكثر مقابل الدول الهشة³³ التي ترفض تهميشها سواء فيما يتعلق بعملية صنع القرار أو تقسيم الفوائد والأرباح.

هذا وقد تمّ تركيز النهج المتبع في القارة لتحقيق التكامل على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الإنتاجية الضرورية للتكامل الاقتصادي، ممّا أدى إلى تدني مستوى التكامل الاقتصادي للقارة زيادة على ذلك تهميش التجمعات الاقتصادية لدور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية وفي مبادرات وجهود التكامل الإقليمي وهذا من الخطأ، فالقطاع الخاص هو الجهة التي تدرك القيود التي تواجهها الشركات وتقدر على استغلال الفرص التي تتيحها مبادرات التجارة الإقليمية؛ فالقطاع الخاص لا يزال يشارك مشاركة سلبية في العملية وعلى الحكومات أن تتيح له حيزا إضافيا كي يؤدي دورا نشطا في عملية التكامل إذا كانت تريد فعلا أن تحقق هدفها المتمثل في تعزيز التكامل على مستوى القارة.

وفق معظم الحسابات لم تحرز البلدان الإفريقية تقدما كبيرا في مجال النهوض بالتجارة الإقليمية، ففي الفترة من 2007 إلى 2011، بلغ متوسط حصة الصادرات بين البلدان الإفريقية من

كانسحاب مثلا موريتانيا من الاكواس.³²

. التقرير الأوربي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا – صياغة نهج أوربي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات

المتقدمة، ص 49.³³

مجموع صادرات السلع في إفريقيا 11% مقارنة بنسبة 50% في البلدان النامية الآسيوية و21% في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و70% في أوربا.

رغم إشادة بعض التقارير لهيئات رسمية عن التقدم على صعيد التكامل الأفريقي بفضل التجمعات الاقتصادية الإقليمية إلا أن حرية تدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد، التي تعد من ركائز التكامل الاقتصادي مازالت محدودة داخل القارة مقارنة بباقي مناطق العالم. كما أنه مازال هناك تدني في مستوى الارتباط بين الاقتصاديات الأفريقية، وحتى الأطراف الأفريقية الرائدة في مجال التصدير تبني علاقات اقتصادية أفضل مع باقي دول العالم مقارنة بعلاقاتها مع جيرانها الإقليميين، وهذا ما يمثل إهدارا لفرص اقتصادية بالنسبة للقارة الأفريقية³⁴. واستمرت فجوات كبيرة بين الأهداف والإنجازات في معظم التكتلات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة³⁵.

وعلى ضوء العناصر سالفة الذكر، وبعد دراسة تجربة التكامل الاقتصادي الأفريقي تبين بوضوح أنه حتى الآن لم تستطع المنظمات الإفريقية تحقيق الحد الأدنى من التكامل خاصة إذا قارناه بالمدة الزمنية التي انطلق منها وحجم الآمال والطموحات التي غلقت عليه. حتى بات مهددا بالفشل إذا استمر على نفس النهج، وأن التوصل إلى تكامل فعلي يتطلب التركيز على عدة محاور تكون محور للفقرة الموالية.

رابعاً: الحلول والتوصيات المقترحة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي

ارتأيت في هذا المحور أن أقدم حلول وتوصيات في شكل نقاط عسى أن تجد لها مكانة إلى جانب آراء المؤلفين والفقهاء لعلّ الساسة والمشرعين، يأخذون بها لتسهم ولو بفكرة في دفع عجلة التكامل الاقتصادي الإفريقي.

- على البلدان الإفريقية أن تضع بناء الطاقات الإنتاجية وتنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة في صميم سياستها العامة الرامية إلى تعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية وبناء تكامل يركز على إزالة الحواجز التجارية، وإلى نهج تركز بدرجة أكبر على التنمية ويولي أهمية إلى تنمية القطاع الخاص.
- ضرورة تنويع الاقتصاد من أجل إحداث فرص العمل وعدم حصره في نوع واحد من الأنشطة وتحقيق النمو المستدام، وتوسيع التجارة الإفريقية وتنويعها.
- استغلال العامل الجغرافي الذي يعد سببا لتعزيز التجارة والتكامل، فدول الجنوب الإفريقي بعيدة عن الأسواق العالمية، فتعزيز التجارة الإقليمية من شأنه أن يمكن هذه البلدان من التغلب على الأعباء التي تقترن بالتصدير نحو الأسواق البعيدة الخارجة عن القارة.
- أن تعمل إفريقيا بجميع أجهزتها الحكومية والخاصة على تفعيل العلاقات الاقتصادية الإفريقية، مشددة على أن عمل أحد الجهات لن يجدي نفعاً وحده في إعادة بناء العلاقات. كما أنه لا بد أن تتعاون جميع المؤسسات مثل وزارات الاتصالات والطاقة والخارجية إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان ورجال الأعمال في إعادة إحياء العلاقات الإفريقية المشتركة.
- لا بد من الحرص والعمل والمحافظة على الاستقرار السياسي لأنّ الاستقرار السياسي واستمرار الاستثمار في البنية التحتية يحافظان على ارتفاع معدلات النمو. ولا يتأتى ذلك إلا

³⁴. African Development Bank, Development Center of the Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014: Global Value Chains and Africa's Industrialisation (Tunis; Paris; New York: AfDB, OECD and UNDP, 2014), pp. 78-79

³⁵. Economic Commission for Africa, "Assessing Regional Integration in Africa", ECA Policy Research Report (Addis Ababa: UNECA, 2004), p 1.

بإرساء الديمقراطية والحكم الراشد وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل وإقامة عدالة اجتماعية.

- أن منطلق العمل يجب أن يكون تلبية حاجات الشعوب، مما يتطلب منظمات ومؤسسات متخصصة وذات علاقة قوية فيما بينها، وعابرة للأوطان والقوميات، والمقصود هنا هو إحاطة الانقسامات السياسية بنسيج من الأنشطة والوكالات الإقليمية التي يتم فيها وبفضلها التكامل التدريجي لمصالح القارة كافة ومتطلباتها.
- ضرورة وضع الأفراد ذوي الكفاءات في مراكز صنع القرار، مما قد يحسّن بدوره القدرة التنافسية للقارة الإفريقية وزيادة إحساس المواطنين الأفارقة بالثقة والرفاهية.
- تشجيع التصنيع، وتحديث إستراتيجية القطاع الزراعي، وتنمية الخدمات نظراً لما لها من دور هام في الاقتصاديات العالمية، فمعظم الدول متوسطة الدخل تركز على الخدمات التقليدية.
- العمل والاعتناء بزيادة حجم الشركة ومستوى كفاءتها لما لهما من دور في دفع عجلة الصادرات وتعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي، فحجم الشركة ومستوى كفاءتها يحددان مدى مشاركة الشركات في عملية التصدير أيّ أن فرص التصدير تزداد بقدر ما يزداد حجم وكفاءة الشركة.

خاتمة

لقد صار العالم يتغير من حيث الهيكل الاقتصادي وأنماط التجارة والحوكمة التجارية والنزعة التقليدية السائدة في الميدان الاقتصادي. لذلك من المهم أن تغيّر البلدان الأفريقية أيضاً النهج الذي تتبناه إزاء التجارة الإقليمية والتكامل الإقليمي بغية التكيف مع هذا العالم المتغير بسرعة.

إنّ الأفارقة كافة متفقون على توحيد القارة لإخراج شعوبها من البؤس والانغلاق والعزلة السياسية، وإنّ الاتحاد الأفريقي يطمح إلى تحويل القواعد والمعايير والقيم المشتركة ونقلها داخل الدول الأعضاء لبناء مجتمعات نامية وديمقراطية، من أجل الوصول إلى تكامل اقتصادي حقيقي وأنّ النهضة الأفريقية في نسخة التسعينيات، لا تزال إلى اليوم أكثر تجديداً وابتكاراً، حيث تحاول أن ترسو على القيم التي تبشر بها المجموعة الدولية تنمية مستدامة، وديمقراطية بدلاً من أن تحبس نفسها في أفريقية مغلقة .

وأنّ النجاح في دفع عجلة التجارة بين البلدان الأفريقية سيرتبط إلى حد بعيد بمدى قدرة البلدان الأفريقية على تعزيز تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وبناء قدرات التوريد وإنشاء آلية ذات مصداقية للحوار بين الدولة وقطاع الأعمال وبناء سلاسل القيمة الإقليمية وتنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية وإعادة النظر في النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي وصون السلام والأمن.

غير أنّ ما أفرزه الواقع يثبت أنّ إفريقيا لا زالت غير قادرة على الحد من سرعة التأثير بالصدّات العالمية وضعيفة المساهمة في التنويع الاقتصادي وفي تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وفي إحداث فرص العمل، بسبب تدني مستوى اقتصاديتها وهشاشة معظم دولها وعدم إنتاجية تكتلاتها الاقتصادية. وما يعزز ويدعم صحة ما نقول أنّ القارة مازالت صاحبة أكبر نسبة للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهي الأكثر معاناة من الأمراض المتوطنة التي تفتك بأعداد كبيرة من السكان، وحقلا لأطماع الدول المسيطرة في العالم ومصدرا لثروة الشركات متعددة الجنسيات ومسرّحا للحروب والمجاعات.

ورغم أنّ تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي يبدو عصيرا لكنه ليس مستحيلا وبالتالي فما على كل الفاعلين في تنمية القارة إلاّ بمواصلة مسيرة التكامل الإقليمي على كل المستويات بخطى جادة. لأنّ الفجوة لازالت كبيرة وعميقة بين الواقع الفعلي للتجمعات الاقتصادية الإفريقية والآمال والطموحات الإفريقية المعقودة على هذه التجمعات. والحقيقة أنّ ردم هذه الفجوة يتطلب جهودا واقعية وكثيفة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. حمدي عبد الرحمن وعزة خليل، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية.
2. سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية اتجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة: الدور والاستجابة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.
3. نهاد مكرم، الاتحاد الإفريقي والتجارة البينية الإفريقية، مقال منشور في مجلة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
4. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الستون، المتضمن التجارة بين البلدان الإفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص، المؤرخ في 2013/6/28 والصادر بالوثيقة TD/B/60/4.
5. تقرير الاجتماع الخامس للجنة الكوميسا المعنية بالمسائل الإحصائية، إستراتيجية الكوميسا الإحصائية، لوساكا- زامبيا، 2013/8/29-21.
6. التقرير الأوربي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا – صياغة نهج أوربي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة.
7. موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، التجمعات الإفريقية .. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، 12.
8. حالة التكامل في إفريقيا، الإصدار الرابع، على الموقع: VI 20% http://foreign.govmu.org/English/COMAI/ Documents/SIA%20highlights_A.pdf
9. سامي السيد أحمد، خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الإفريقي.. خبرة الماضي وآفاق المستقبل، مقال منشور على الموقع: <http://www.acrseg.org/39227>
10. سمر السيد وهاجر عمران وآية رمزي، إفريقيا في عيون مؤسسات التمويل الدولية، على الموقع: <http://www.almalnews.com>
11. عبد الأمير رويح، القارة السمراء بين آتون الأزمات والتنمية المؤلمة على الموقع:

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1. Trudi HARTZENBERG, Regional Integration in Africa, Trade Law Centre for Southern Africa, October 2011.
2. African Development Bank, Development Center of the Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014: Global
3. Value Chains and Africa's Industrialisation (Tunis; Paris; New York: AfDB, OECD and UNDP, 2014).
4. Economic Commission for Africa, "Assessing Regional Integration in Africa", ECA Policy Research Report (Addis Ababa: UNECA, 2004).
5. The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), Abuja, Nigeria, October 2001. Available at: http://www.nepad.org/system/files/framework_0.pdf.
6. AtienoNdomo, Regional Economic Communities in Africa: A Progress Overview (Nairobi: GTZ, May 2009), pp. 8-10. Available at: http://www2.gtz.de/wbf/4tDx9kw63gma/RECs_Final_Report.pdf

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي * سعيدة *

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر حماية حقوق الإنسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر

شهادة مشاركة

يشهد السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة سعيدة - والسيد مدير مخبر حماية حقوق الإنسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر، أن الأستاذ / عبد القادر خدرومة قد قدم مداخلة بعنوان : مخبر المنظمات الإفريقية في تحقيق التكامل الاقتصادي ضمن اليوم الدراسي الثامن للمخبر المعنون ب : فعالية المطالبات الدولية الإيجابية في تحقيق التكامل الإقليمي على ضوء التجارب الراهنة بتاريخ : 12 أبريل 2016.

مع وافر الشكر والتقدير وأصدق التمنيات بالنجاح والتوفيق

سعيدة 2016/04/12

